



مجلة

الإستراتيجية والتنمية

مجلة علمية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

تصدر عن كلية الحقوق والعلوم التجارية

فهرس :

د. بلعربي عبد القادر أ. بودية محمد فوزي	البطالة؛ نزوع سوق العمالة إلى اللارسمية
د. بن أشنهو سيدي محمد أ. فوار الحبيب سعيد	تأثير السعر والقيمة المدركة على قرار الشراء لدى المستهلك
أ. بن حراث حياة د. يوسف رشيد	صيع التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم)
أ. تشام كمال أ. تشام فاروق	المنظور الإستراتيجي للتسويق كآلية للتنمية الاقتصادية في الجزائر
أ. لعلمي فاطمة أ. كرومي سعيد	الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد
أ. بن سليمان نجيب أ.د. بن بوزيان محمد	أثر تطبيق الجودة الشاملة في مرفق إداري عمومي جزائري على تحقيق رضا الزبون وقياسه باستعمال نموذج (SERVQUAL)
أ. عمار طهرات	فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في الجزائر، الواقع والحلول

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد

أ. لعلمي فاطمة

أستاذة مساعدة - ب، جامعة بنشار

أ. كرومي سعيد

أستاذ مساعد قسم-ب، كلية العلوم الاقتصادية- جامعة مستغانم

الملخص :

تواجه الجزائر كغيرها من الدول النامية تحديات تنموية كبيرة يمكن تلخيصها في قصور مصادر التمويل المحلية اللازمة لتمويل خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية، لذلك قامت باتخاذ إجراءات وتدابير عديدة بهدف توفير مناخ استثماري ملائم من خلال تعزيز نظام الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعيا منها بأهميته في حل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها.

تهدف الدراسة إلى التعرف على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بهدف تقويتها، والتعرف على عوامل طرده بهدف مواجهتها قصد التغلب عليها أو الحد من آثارها. توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة عوامل طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة أساسا

في:

- استمرار ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط وتعزيز قابليته لاستيراد الصدمات الخارجية.
- ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الرشيد وهو ما أدى إلى غموض ظروف العمل فيها وسيادة حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد وضعف سيادة القانون.
- انخفاض كفاءة الهياكل القاعدية خاصة شبكة الطرق والسكك الحديدية والموانئ مما انعكس سلبا في إضاعة الوقت وتحميل المستثمرين تكاليف إضافية.

Abstract:

Algeria is facing, like other developing countries major development challenges can be summarized in the shortage of local funding sources to finance plans and economic development projects, so it proceeded to take actions and several measures in order to provide a favorable investment climate through the promotion of the investment system and improve the business environment to attract foreign direct investment, because it is aware of the importance of the foreign direct investment that can solve many economical problems.

The study aims to identify the factors attracting FDI to Algeria in order to strengthen them, and to identify the factors estranging FDI in order to face and overcome or reduce their effects.

The study found that there are several factors repellent for foreign direct investment, represented mainly in:

- the continuing link to oil prices of the Algerian economy and enhance its ability to import external shocks.
- Algeria weak site in the indicators of good governance, which led to the vagueness of the conditions of work in case of doubt, because of the high levels of corruption and weak rule of law.
- Low efficiency of the basal structures especially the network of roads, railways and ports, which reflected negatively in wasting time and increasing the additional costs of investors.

المقدمة :

تستمد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي وفي الدول النامية خاصة، من حيث كونه أصبح من أهم المصادر الداعمة للتنمية لما له من دور في دفع عجلة التنمية والتطوير، وتوفير موارد مالية مكملية للدخار الوطني والمساهمة في نقل التقنيات والمهارات والأساليب الإدارية الحديثة، إذ أن الحالة الاقتصادية المتدهورة للدول النامية لم تترك لها الكثير من الحلول والخيارات البديلة لفتح اقتصادياتها أمام الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

غير أن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من منافعه مرهون بمدى توفر المناخ الاستثماري الملائم، لذلك نجد أن غالبية الدول النامية اتجهت إلى تهيئة المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر، وقدمت العديد من الحوافز والضمانات له بغرض استقطابه، وعيا منها بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه في تدعيم جهودها التنموية.

ولما كانت الجزائر كغيرها من الدول النامية تواجه تحديات تنموية كبيرة يمكن تلخيصها في قصور مصادر التمويل المحلية اللازمة لتمويل خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية، قامت باتخاذ إجراءات وتدابير عديدة بهدف توفير مناخ استثماري ملائم من خلال تعزيز نظام الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال لاستقطاب أكثر لهذا النوع من الاستثمار وعيا منها بأهميته.

ومن هذا المنطلق تتمثل إشكالية البحث في السؤال الجوهرى الآتي : ما هي الآليات اللازمة لتعزيز عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحد من آثار عوامل طرده؟ .

وتكمن أهمية البحث في الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول النامية عامة والجزائر خاصة إذا ما تم استقطابه من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم له، وذلك باعتباره مصدرا هاما للتمويل ووسيلة هامة لاستغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة، كما يعد وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا الحديثة وما ينطوي عليها من استحداث طرق وأساليب جديدة للإنتاج والإدارة، إضافة إلى تدريب اليد العاملة المحلية وتوفير فرص جديدة للعمل. كل تلك المنافع للاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها المساهمة في حل المشاكل التي تعاني منها الدول النامية كنقص مصادر التمويل والبطالة ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في تلك الدول. ويتمثل هدف البحث في محاولة التعرف على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تقويتها من جهة، والتعرف على عوامل طرده بهدف مواجهتها قصد التغلب عليها أو الحد من آثارها. وللإجابة على الإشكالية وتحقيق الهدف المنشود تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية :

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر - المفهوم والأشكال؛

ثانياً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: المقومات والمعوقات.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر (المفهوم والأشكال) :

لقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه أوسع وأشمل، وأهم ما يميز ذلك هو التنافس المشتد بين الدول لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، والتي يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكالها.

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد المنظمات الدولية لذلك سوف نكتفي بإيجاز أهمها فيما يلي :

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي :

"إنَّ الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو حيازة المصالح (الفوائد) الدائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة الفعلية على اتخاذ القرارات في إدارة هذه المؤسسة".¹

¹ بودي عبد القادر و آخرون، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول"، الملتقى الدولي الأول بعنوان "الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا"، جامعة بشار، 02-03/02/2008، ص5.

و تعرفه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه : " يتمثل في تلك الاستثمارات طويلة الأجل التي يكون لأصحابها دور مشاركة فعلية في الإدارة واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس مال المشروع الاستثماري".²

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فقد عرفت على أنه: " ذلك الاستثمار القائم على أساس تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات. لاسيما ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية التأثير الحقيقي على إدارة المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل الآتية:

- إما الاستثمار عبر إنشاء مؤسسة جديدة، فرع،... إلى آخره.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة على ألا تقل نسبة المساهمة عن 10% .
- إقراض طويل المدى (5 سنوات فأكثر).³

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أنه تلك المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما لملكيتها الكاملة للمشروع أو نتيجة اشتراكه في رأس المال بحصة لا تقل عن 10% لتمكنه من المشاركة في الإدارة. ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أو فرعا لشركة أو شركة وسواء كانت هذه الشركة عامة أو خاصة.

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لمعيار الملكية إلى الأشكال الآتية : الاستثمار المشترك والاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.

1.2. الاستثمار المشترك : هو ذلك الاستثمار الذي تتوزع فيه ملكية المشروع و إدارته بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي العام والخاص، و يمكن أن يتخذ هذا الاستثمار أحد الأشكال التالية:

- شراء مستثمر أو مستثمرين أجنبيا حصة في شركة وطنية.
 - مشاركة شركة وطنية في شركة أجنبية تعمل داخل الاقتصاد المضيف .
 - تأميم جزئي لشركة أجنبية تعمل داخل الاقتصاد المضيف .
 - الاتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما محلي والآخر أجنبي.⁴
- وفي جميع الحالات يتمتع كل طرف بسلطة كافية للإشراف و الرقابة و من ثم إتخاذ القرارات

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "معوقات الاستثمار في الدول العربية"، العدد 7، سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية ، الكويت، بدون سنة نشر، ص 9.

³ OCDE, "Définitions de références détaillées des investissements internationaux", Paris, 1983, p14.

⁴ عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات الاستثمار الدولي " ، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص366.

ويعد هذا النوع من الاستثمار أكثر الأشكال تفضيلا في معظم الدول المضيفة خاصة النامية منها، وذلك لكونه يوفر المزايا الآتية :

أ- تسمح صيغة المشاركة للدول المضيفة بأن تفرض رقابتها على المشروع الاستثماري وذلك لتحويل دون لجوء المستثمر الأجنبي إلى أساليب لا ترض عنها .

ب- تسمح صيغة المشاركة للعمالة الوطنية باكتساب الخبرة الفنية و الإدارية من خلال الممارسة الفعلية للنشاط الاستثماري .

ج- تجنب صيغة المشاركة الدول المضيفة من احتكار الطرف الأجنبي لأسواقها، وبالتالي تحقيق درجة أكبر من الاستقلالية خاصة إذا كانت المشاركة المحلية في الإدارة فعالة.⁵

كما يوفر هذا الشكل من الاستثمار مزايا عديدة للمستثمر الأجنبي أهمها :

أ- تضمن صيغة المشاركة للمستثمر الأجنبي تخفيض الأخطار التي قد تلحق بالمشروع خاصة الأخطار غير التجارية منها مثل : التأميم و المصادرة، فضلا عن تخفيض الخسائر الناجمة من التعرض لأي خطر تجاري.

ب- تمكن صيغة المشاركة المستثمر الأجنبي من الحصول على تسهيلات عديدة منها : تسهيل التعامل مع الأجهزة الحكومية و إداراتها المتخصصة .

ج- يساعد هذا الشكل من أشكال الاستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف، و من ثم إنشاء قنوات التوزيع.

2.2 الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في احتفاظ

المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري، واحتفاظه أيضا بحق إدارته والتحكم فيه.

ويتجسد هذا النوع من الاستثمار بإنشاء فروع جديدة للشركات متعددة الجنسية أو توسيع الفروع القائمة، أو شراء شركات محلية بالكامل في الدول المضيفة ، ويعد هذا الشكل أكثر الأشكال تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، ويقابله تردد بل ورفض بعض الدول النامية، خوفا من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية في هذه الدول.⁶

⁵ عبد السلام أبو حفص، مرجع سبق ذكره، 1991، ص 367-369.

⁶ نزيه عبد المقصود مبروك، " الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية " ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006 ، ص

غير أن التجربة أثبتت أن انتشار هذا النوع من الاستثمار في الدول النامية يوفر مزايا عديدة منها إشباع حاجة السوق المحلي، وإيجاد فائض للتصدير، وبالتالي تحسين رصيد ميزان المدفوعات، والمساهمة في التحديث التكنولوجي، وبذلك يمكن لهذه الدول أن تسعى إلى تعظيم هذه المنافع والتقليل من مخاطر الاحتكار والتبعية الاقتصادية و السياسية، وذلك من خلال وضع ضوابط من شأنها توجيه هذه الاستثمارات وفقا لأولويات هذه الدول.⁷

ثانيا : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية : إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة دون أخرى يرجع إلى توفر مناخ ملائم للاستثمار في الدول التي يتوجه إليها. و يشمل مناخ الاستثمار بمجمل الأوضاع القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المكونة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار، والتي من شأنها أن تمثل عوامل جذب أو طرد للاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك ينبغي على الدولة التي ترغب في اجتذاب هذا الاستثمار أن تأخذ هذه المحددات مجتمعة بعين الاعتبار و ألا تقتصر على بعضها دون البعض الآخر.

ويمكن تلخيص أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العناصر الآتية:

1-العوامل السياسية : تلعب العوامل السياسية دورا فعالا في التأثير على قرار المستثمر الأجنبي، وتأقي في مقدمتها الاستقرار السياسي الذي يتمثل في ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر من المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية، وقد أثبتت التجربة أن المستثمر الأجنبي لن يخاطر بنقل رأس ماله وخبرته الفنية والتقنية إلى دولة ما إلا إذا تأكد من استقرار الأوضاع السياسية فيها .

وقد أثبتت العديد من الدراسات تأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى توفر الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، حيث أكدت دراسة " بازي " ، " Basi " 1963 أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.⁸

2- العوامل القانونية والإدارية :

1-2 العوامل القانونية: تلعب هذه العوامل دورا متميزا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن المستثمر الأجنبي لن يقبل على الاستثمار خارج دولته إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية.

⁷ عمروش شلغوم، "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة دمشق، سورية ، 2009، ص13.

⁸ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، 2006 ، ص 91-92.

لذلك يعد وجود إطار قانوني متكامل يحكم نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مشجعا لهذا الأخير، خاصة إذا توفرت فيه المقومات الآتية :

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى الخاصة بالاستثمار.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر الأجنبي من كافة المخاطر مثل التأمين ، وتكفل له حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج ، فضلا عن وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية ، شرط أن لا يؤدي ذلك إلى الإضرار بالاقتصاد المضيف .
- وجد نظام حوافز مالية وتمويلية فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية في الدول المضيضة.
- وجود نظام قضائي قادر على حل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة المضيضة بكفاءة عالية.⁹

2.2 العوامل الإدارية :

يساهم النظام الإداري في الدول المضيضة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك إذا تميز بسهولة إجراءاته ووضوحها، وتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي، وعدم تفشي البيروقراطية والفساد الإداري بشكل عام.¹⁰

3- العوامل الاقتصادية : تلعب العوامل الاقتصادية الدور الرئيسي في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة دون أخرى، وتتمثل أهمها في محددات السياسة الاقتصادية الكلية الآتية :

أ- حجم السوق واحتمالات نموه : يعبر حجم السوق عن حجم الطلب، فكلما كبر حجم السوق كلما كان أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، لأن هذا الأخير يبحث دوما عن الطلب الكافي لتغطية التكاليف مع تحقيق أرباح مقبولة. غير أن حجم السوق يعد أقل أهمية أمام احتمالات نموه في المستقبل

⁹ فريد أحمد قبلان، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية : الواقع والتحديات"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 21.

¹⁰ أميرة حسب الله محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية : دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية ، مصر)"، الدار الجامعية ، مصر، 2005/ 2006، ص 35.

لأن المستثمر الأجنبي ينجذب أكثر إلى المناطق التي تشهد توسعا في أسواقها لكونها تمثل فرصا جديدة للاستثمار.¹¹

وقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للسوق، وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فنمو الناتج يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد، مما يجعله يتطلع إلى سلع جديدة، وبالتالي ضرورة وجود استثمارات لإشباع هذا الطلب المتزايد.¹²

ب- معدل التضخم: تعد معدلات التضخم المرتفعة مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما أنها تؤثر على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج وربحية السوق، ومن ثم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجهه إلى الاستثمارات قصيرة الأجل كالمضاربة في العقارات. لذلك يجب على الدولة التي ترغب في استقطاب الاستثمار المذكور أن تحافظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة. بمعنى ألا تتجاوز نسبة 3%، وذلك من خلال تفعيل استقلالية السلطات النقدية، والتحكم في عجز الموازنة في حدود مقبولة، مع ضرورة تكامل إجراءات السياستين النقدية والمالية.¹³

ج- سعر الصرف: إن تقلبات سعر الصرف تؤثر سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن هذه التقلبات تؤدي إلى تخفيض أرباح هذا الاستثمار، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج. لذلك يجب على الدول المضيفة أن تحافظ على أسعار صرف مستقرة لعملائها حتى تتمكن من جذب هذا الاستثمار.

وقد أكدت العديد من الدراسات التطبيقية على وجود علاقة عكسية بين تقلبات أسعار الصرف وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توصلت دراسة " كيفس"، "Caves" 1996 إلى وجود ارتباط سلبي بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري لأنها تعسر القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للاستثمار.¹⁴

¹¹ أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، 2005/2006، ص 36

¹² محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005، ص 70-71.

¹³ بلقاسم زايري، أحمد صديقي، "الأولويات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر: دراسة تطبيقية"، الملتقى الدولي الأول بعنوان "الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا"، جامعة بنسار، 02-03/02/2008، ص 3.

¹⁴ فريد أحمد قبلان، مرجع سبق ذكره، 2008، ص 28-29.

د- درجة الانفتاح الاقتصادي: يميل المستثمر الأجنبي إلى الاقتصاديات المفتوحة التي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج مما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود اختلالات في هذه الأسواق.

ومن المقاييس المستخدمة في حساب درجة الانفتاح، نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات إلى الناتج، إضافة إلى نسبة الواردات إلى الناتج. وقد أثبتت العديد من الدراسات ومن بينها دراسة " ليكرو " ، " Likro " 1991 أن درجة الانفتاح الاقتصادي تعد عاملا إيجابيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.¹⁵

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - المقومات والمعوقات- توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، والتي هي باعتراف واضعها لم تصل بعد إلى درجة الدقة التامة، لكنها حتما تعد من الأدوات التي تركز القرار الاستثماري وترجحه، فقد أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية على أن هناك ارتباطا قويا بين ترتيب الدولة أو درجتها في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من استثمارات أجنبية مباشرة، لذلك سوف نتعرف على وضعية الجزائر في بعض المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي من أجل تقييم مناخ الاستثمار فيها.

1- الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار: نظرا لصعوبة عرض جميع المؤشرات الدولية المعتمدة لتقييم المناخ الاستثماري بسبب كثرتها ، سوف نكتفي بعرض بعضها:

1.1 المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار: تم بناء هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1995 بهدف قياس أداء الاقتصاديات العربية وتحديد درجة تحسن أو تراجع مناخها الاستثماري، ويتألف هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية للاقتصاد الكلي والتي تشمل : مؤشر التوازن الداخلي، مؤشر التوازن الخارجي ، مؤشر السياسة النقدية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. مؤشر التوازن الداخلي : يعبر عنه بحساب رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل تقييم تطورات السياسة المالية.

¹⁵ نزيه عبد المصمود مبروك، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 87-88.

ب. **مؤشر التوازن الخارجي**: يعبر عنه بحساب وصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل تقييم تطورات المعاملات الخارجية للاقتصاد.

ج. **مؤشر السياسة النقدية**: يعبر عنه بمعدل التضخم، ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن النقدي.

وبعد حساب كل من مؤشر التوازن الداخلي، مؤشر التوازن الخارجي ومؤشر السياسة النقدية، يتم حساب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار باعتباره يمثل متوسط هذه المؤشرات الثلاثة، ثم تقييمه كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (1): " دليل المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار"

أقل من 1	من 1 إلى 2	من 2 إلى 3
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

المصدر: " المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " مناخ الاستثمار في الدول العربية "، الكويت، 2008، ص 205".

والجدول الآتي يتضمن قيم المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار لكل من الجزائر وتونس والمغرب للفترة الممتدة ما بين (2005-2010) :

الجدول (2): " المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار لكل من الجزائر وتونس والمغرب للفترة (2005-2010)"

المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار							
2005	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط	
2,3	1,3	2	2	1	2,3	1,8	الجزائر
0,3	0	0,3	0	1	0,3	0,3	تونس
0	1,3	0,3	-0,3	0,6	0,3	0,3	المغرب

المصدر : " تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مناخ الاستثمار في الدول العربية "، الكويت، 2005، ص 107.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مناخ الاستثمار في الدول العربية "، الكويت، 2006، ص 147.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مناخ الاستثمار في الدول العربية "، الكويت، 2007، ص 179.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مناخ الاستثمار في الدول العربية "، الكويت، 2009، ص 233.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مناخ الاستثمار في الدول العربية "، الكويت، 2010، ص 235.

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق أن الجزائر قد شهدت تحسنا ملحوظا على مستوى مناخها الاستثماري خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2010 ويرجع ذلك أساسا إلى عدة أسباب نوجز أهمها في النقاط الآتية:

- يرجع تحسن قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار إلى تحسن قيمة المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الداخلي نتيجة ارتفاع أسعار النفط من 38,60 دولار للبرميل سنة 2004 إلى 54,64 دولار للبرميل سنة 2005 ثم إلى 65,85 دولار سنة 2006 و 74,95 دولار للبرميل سنة 2007 ثم ليرتفع سنة 2008 إلى مستويات غير مسبقة حيث بلغ سعر البرميل في شهر يوليو 131,2 دولار للبرميل، مما أدى إلى تحقيق فوائض مستمرة في الموازنة العامة للدولة خلال هذه الفترة نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية.¹⁶
- يرجع تحسن قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار إلى تحسن قيمة المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الخارجي (نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي) ويعود ذلك أساسا إلى تحسن رصيد الحساب الجاري نتيجة الارتفاع الكبير في حصيلة الصادرات النفطية التي لم تتأثر كثيرا

¹⁶ صندوق النقد العربي، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2009، ص 12.

بالأزمة المالية العالمية نتيجة نمو الطلب العالمي على النفط بفعل النمو المتواصل للاقتصاد العالمي بالإضافة إلى المخاوف من انقطاع إمدادات النفط.

• يرجع التراجع في قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار إلى تراجع قيمة المؤشر الفرعي لمعدل التضخم الذي سجل معدلات مرتفعة، حيث بلغ 1,64% سنة 2005¹⁷، ثم 3,50% سنة 2007¹⁸، ثم ليبلغ 5,70% سنة 2009¹⁹، بعدها بلغ 4,30% سنة 2010²⁰. ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية التي ترتب عنها زيادة في الطلب المحلي من خلال الإنفاق الحكومي على مشاريع ضخمة في مجالات البنية التحتية و الخدمات، مما شكل ضغوطا تضخمية على الاقتصاد الجزائري .

أما بالنسبة لوضع الجزائر مقارنة بدول الجوار (تونس والمغرب) فإنه وفقا لهذا المؤشر يعتبر مناخ الاستثمار الجزائري قد حقق تحسنا أكبر مقارنة بكل من تونس والمغرب وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2010، ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر لا تعد من بين الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، بل إنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذبها مقارنة بإمكانيتها.

2.1 مؤشرات تقييم المخاطر القطرية: توجد عدة مؤشرات لتقييم المخاطر القطرية تصدرها هيئات دولية متخصصة، سوف نستعرض بعضها فيما يلي :

1.2.1 المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ سنة 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، وهو يغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر. ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي : مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر المالية ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية.²¹

ويقسم هذا المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما هو مبين في الجدول

الآتي :

¹⁷ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2005، ص 31.

¹⁸ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2007، ص 34.

¹⁹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 37.

²⁰ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 237.

²¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 273.

الجدول (3): " دليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية "

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التوصيف
100 - 80	درجة مخاطر منخفضة جدا
9.79 - 70	درجة مخاطر منخفضة
9.69 - 60	درجة مخاطر معتدلة
9.59 - 50	درجة مخاطر مرتفعة
9.49 - 0	درجة مخاطر مرتفعة جدا

المصدر: " المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 165."

والجدول الآتي يتضمن قيم المؤشر المركب للمخاطر القطرية لكل من الجزائر وتونس والمغرب للفترة الممتدة ما بين (2010-2005):

الجدول (4): " المؤشر المركب للمخاطر القطرية للجزائر وتونس والمغرب للفترة (2010-2005) "
الوحدة: نسبة مئوية %

المؤشر المركب للمخاطر القطرية							
2005	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط	
77,3	77,8	78,5	76,8	70,8	72	75,5	الجزائر
72,8	73,3	73	72,3	71	72,8	72,5	تونس
73	76,3	73,3	74,8	73,3	72,3	73,8	المغرب

المصدر: " تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2005، ص 135.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 175.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2007، ص 206.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2008، ص 238.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 265.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 261.

يلاحظ من الجدول السابق أن:

- الدول الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) تنتمي إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة طيلة الفترة الممتدة ما بين 2005 و2010، غير أن الجزائر ظلت محتفظة بأعلى قيمة للمؤشر المركب للمخاطر القطرية والذي بلغ متوسطه 75,5% لنفس الفترة مقابل 72,5% و73,8% لكل من تونس والمغرب على الترتيب، الأمر الذي يؤكد على أن درجة المخاطرة في الجزائر أقل مقارنة بالمغرب وتونس.
 - المؤشر المركب للمخاطر القطرية في الجزائر شهد ارتفاعا مستمرا خلال الفترة ما بين 2005 و2007 حيث ارتفع من 77,3% سنة 2005 إلى 78,5% سنة 2007 مما يدل على انخفاض درجة المخاطرة فيها، ويرجع ذلك أساسا إلى تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية فيها نتيجة لارتفاع أسعار النفط ومن ثم زيادة إيراداتها النفطية، إضافة إلى الاستقرار السياسي الذي تميزت به هذه الفترة ولاسيما بعد تبني الجزائر خطة إصلاح اقتصادي وسياسي شامل، وموافقة الحكومة على قوانين تتعلق بالمصالحة الوطنية، والمصادقة على النصوص الكاملة لميثاق السلم والمصالحة سنة 2006.
- وابتداء من سنة 2008 بدأ المؤشر المركب للمخاطر القطرية في الجزائر في الانخفاض، حيث انخفض من 78,5% سنة 2007 إلى 76,8% و74,8% سنتي 2008 و2009 على الترتيب، ويرجع ذلك أساسا إلى تأثير مؤشراتهما الاقتصادية والمالية بانخفاض أسعار النفط تأثرا بالأزمة المالية العالمية، غير أن هذا المؤشر عاد للارتفاع سنة 2010 ليبلغ 72% نتيجة لانهاء تداعيات الأزمة السالفة الذكر .

2.2.1 مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية : يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني مرتين سنويا، حيث يقيس المؤشر قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100% بالاستناد إلى تسعة عناصر بأوزان نسبية محددة هي : المخاطر السياسية (25%)، الأداء الاقتصادي (25%)، مؤشرات المديونية (10%)، متأخرات الدين الخارجي أو المعاد جدولته (10%)، التقويم الائتماني للدولة (10%)، توفر الائتمان المصرفي (5%)، توفر التمويل للمدى القصير (5%)، النفاذ لأسواق رأس المال (5%)، معدل الخصم عند التنازل (5%). (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2008، ص 124-125)

والجدول 5 يتضمن قيم مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية لكل من الجزائر وتونس والمغرب للفترة الممتدة ما بين (2005-2008)، حيث يلاحظ من الجدول 5 أن مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية في الجزائر شهد ارتفاعا مستمرا خلال الفترة ما بين 2005 و2008 حيث ارتفع من 41,8% سنة 2005 إلى 46,89% سنة 2008 مما يدل على تحسن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية خلال هذه الفترة.

الجدول (5): "مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية لكل من الجزائر وتونس والمغرب للفترة (2005-2008)"

الوحدة : نسبة مئوية%

مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية					
المتوسط	2008	2007	2006	2005	
45,15	46,89	45,97	45,97	41,8	الجزائر
55,96	56,53	55,77	55,77	55,78	تونس
53,26	54,28	53,54	53,54	51,71	المغرب

المصدر : " تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2005، ص 135.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 175.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2007، ص 206.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2008، ص 238.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 265.

أما بالنسبة لوضع الجزائر مقارنة بدول الجوار فنجد أن تونس تحتل المرتبة الأولى في الوفاء بالتزاماتها المالية بنسبة مئوية وسطية قدرها 55,96% لنفس الفترة مقابل 53,26% للمغرب، وتليه الجزائر في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية وسطية قدرها 45,15%، مما يدل على أن دول الجوار تتمتع بقدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية أكبر مقارنة بالجزائر.

3.1 مؤشر سهولة أداء الأعمال: يصدر هذا المؤشر سنويا عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويتألف هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي : مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل

ملكية الأصل العقاري، مؤشر الحصول على الائتمان المصرفي، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر نظام دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تنفيذ العقود، ومؤشر تصفية المشروع.²² و يقيس هذا المؤشر تأثير الإصلاحات التنظيمية على المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال من أجل تقييمها والاستفادة من تجارب الإصلاح الناجحة لاسيما في الدول النامية. ولمعرفة وضع الجزائر وفقا لهذا المؤشر مقارنة بدول الجوار نورد الجدول الآتي:

الجدول (6): " ترتيب الجزائر وتونس والمغرب في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2009-2011)"

مؤشر سهولة أداء الأعمال			
	2011	2010	2009
الجزائر	136	134	136
تونس	55	63	73
المغرب	114	128	130

المصدر : " تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 175.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 262.

يلاحظ من الجدول السابق أن الجزائر سجلت تحسنا في بيئة أداء الأعمال فيها للفترة 2010/2009، حيث انتقل ترتيبها في التصنيف العالمي لسهولة أداء الأعمال من 136 سنة 2009 إلى 134 سنة 2010 ، ويرجع ذلك أساسا إلى الإصلاحات التي قامت بها والمتمثلة في : إقرار لوائح جديدة لتسهيل تراخيص البناء، تخفيض تكلفة نقل الملكية وتخفيض معدل ضريبة الدخل على الشركات في بعض القطاعات من 25% إلى 19%، كما تم اعتماد قوانين جديدة للإجراءات المدنية وزيادة كفاءة المحاكم بهدف سرعة تنفيذ العقود التجارية. أما الفترة 2011/2010 فقد بقيت الجزائر فيها محافظة على نفس ترتيبها ويرجع ذلك لعدم قيامها بأي إصلاح يسهل أداء الأعمال فيها.²³ أما بالنسبة لوضع الجزائر مقارنة بدول الجوار فإنها تبقى متخلفة عنها في مجال تحسين بيئة أداء الأعمال، فقد احتلت تونس المرتبة 55 سنة 2011 مقابل المرتبة 63 سنة 2010، كما احتلت المغرب المرتبة 114 سنة 2011 مقابل المرتبة 128 سنة 2010.

²² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره ، 2006، ص 86-87.

²³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره ، 2009، ص 171.

4.1 مؤشر الشفافية: يصدر مؤشر الشفافية سنويا عن منظمة الشفافية الدولية التي تعرف عدم الشفافية (الفساد) على أنه : " استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة". ويرصد هذا المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة. يستند هذا المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، آراءهم حول مدى تفشي الفساد والرشوة. وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والعشرة على النحو الآتي :²⁴

- **الصفر :** يعني درجة فساد عالية.
 - **عشرة :** تعني درجة شفافية عالية.
 - **ما بين الصفر والعشرة :** مستوى متدرج من الشفافية، حيث أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كلما كانت تتمتع بدرجة شفافية أعلى والعكس صحيح.
- ولمعرفة وضع الجزائر وفقا لهذا المؤشر مقارنة ببعض الدول العربية نورد الجدول الآتي:
- الجدول (7): " ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية في مؤشر الشفافية لسنة 2010"**

مؤشر الشفافية 2010		
الدول	قيمة المؤشر	الترتيب عالميا
قطر	7,7	19
تونس	4,3	59
المغرب	3,4	85
الجزائر	2,9	105
ليبيا	2,2	146

Source : The International Transparency, " index of transparency 2010"

الموقع : www.transparency.org -

يلاحظ من الجدول السابق أن الجزائر قد احتلت المرتبة 105 من أصل 178 دولة شملها المؤشر لسنة 2010، وهي بذلك متأخرة في مجال ضمان الشفافية مقارنة بقطر التي احتلت المرتبة 19 بقيمة مؤشر بلغت 7,7 ، ومقارنة بدول الجوار حيث احتلت تونس والمغرب المرتبة 59 و 85

²⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 235.

على التوالي، مما يدل على تفشي الرشوة والفساد الإداري بدرجة عالية فيها مقارنة بهذه الدول العربية، إلا أنها تبقى أفضل من ليبيا التي احتلت المرتبة 146.

2. معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: على الرغم من التحسن الملحوظ لمناخ الاستثمار الجزائري في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار إلا أنه لم يصل بعد إلى المستوى الذي يتمكن من خلاله من جذب تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر تتوافق مع إمكانيات وفرص الاستثمار المتوفرة فيها، ويرجع ذلك أساسا إلى عدة معوقات أهمها:

1.2 ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري : على الرغم من نجاح الإصلاحات الاقتصادية في ضبط التوازنات المالية والنقدية كما أوضحنا سابقا، إلا أنها لم تؤدي إلى تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يؤكد مؤشر التنافسية العالمية الوارد في الجدول الآتي :

الجدول (8) : "الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب للفترة ما بين (2008-2010)"

البلد	مؤشر التنافسية العالمية	
	المرتبة	السنة
الجزائر	99	2008
	83	2009
	86	2010
تونس	36	2008
	40	2009
	32	2010
المغرب	73	2008
	73	2009
	75	2010

المصدر : "تم بناء الجدول بالاعتماد على البيانات الواردة في :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2008، ص 239.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 266.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 159.

يظهر الجدول السابق تخلف الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالدول المجاورة، إذ أن مرتبة الجزائر تتراوح بين 83 و99، بينما كانت مرتبة تونس مثلا تتراوح بين 32 و40 خلال السنوات

الثلاثة الماضية. ويعتبر هذا المؤشر دليلا على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية. ولعل ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري يعود إلى عدة أسباب منها :

1.1.2 الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي: إن الاعتماد المفرط على إيرادات النفط لتمويل خطط التنمية في فترة الاقتصاد الموجه قد تسبب في اختيار الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط سنة 1986، وعلى الرغم من تبني الإصلاحات السالفة الذكر إلا أن هذه الصفة مازالت ملازمة للاقتصاد الجزائري والمؤشرات الآتية تؤكد ذلك :

أ. **جهود بنية النمو الاقتصادي :** على الرغم من تحسن مستويات النمو الاقتصادي، إلا أن بنيته مازالت مرتكزة على أسعار المحروقات، حيث يظهر الجدل الآتي أن مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة ارتفعت بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية لتصل بدء من سنة 2005 إلى أكثر من 50% ، باستثناء سنة 2009 حيث بلغت 39,6% بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط الناجم عن الركود في الاقتصاد العالمي من جراء الأزمة المالية العالمية إضافة إلى تطبيق قرار منظمة الأوبك بخفض حصتها الإنتاجية، نتيجة لهذه العوامل تراجع حجم الصادرات النفطية في الجزائر. أما قطاعي الزراعة والصناعة خارج المحروقات فقد شغلا مكانة أقل أهمية، حيث انخفضت مساهمتهما في إجمالي القيمة المضافة إلى أقل من 15% طيلة الفترة الممتدة ما بين (1990-2009).

وتؤكد هذه الوضعية استمرار إمكانية استيراد الاقتصاد الجزائري للخدمات الناتجة عن أي انخفاض حاد في أسعار النفط، وبالتالي إمكانية العودة إلى أزمة نهاية الثمانينات، كما تعكس عدم استغلال إيرادات الثروة الناضبة في إضفاء ديناميكية اقتصادية بإشراك قطاعي الزراعة والصناعة في التنمية بهدف ضمان استمرار النمو في الأجل الطويل ومن ثم تحسين مناخ الاستثمار.

الجدول (9) : " تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة (1990-2009) "

الوحدة : نسبة مئوية

القطاعات	بناء وتشغيل عمومية	الصناعة	الزراعة	النقل والخدمات	التجارة والخدمات	
30,1	17,4	13,2	14,1	-	25,2	1990
37,6	15,3	12,2	13,8	-	21,1	1991
32,6	16,9	12,7	15,2	-	22,6	1992
29,9	13,1	14,0	12,6	-	30,4	1994
30,4	12,0	11,6	14,6	-	31,4	1998
48,4	8,5	8,5	10,1	8,0	16,5	2000
42,9	9,3	9,1	12,0	8,8	17,9	2001
41,6	10,1	9,3	11,4	9,4	18,2	2002
44,5	9,3	8,3	12,0	9,1	16,8	2003
46,5	9,0	7,6	11,4	10,0	15,5	2004
53,1	7,9	6,5	9,0	10,0	13,6	2005
53,8	8,3	6,1	8,7	10,0	13,1	2006
52,1	9,1	6,0	9,0	10,2	13,6	2007
54,4	9,3	5,5	7,6	9,2	13,7	2008
39,6	12,4	7,1	11,4	11,3	18,2	2009

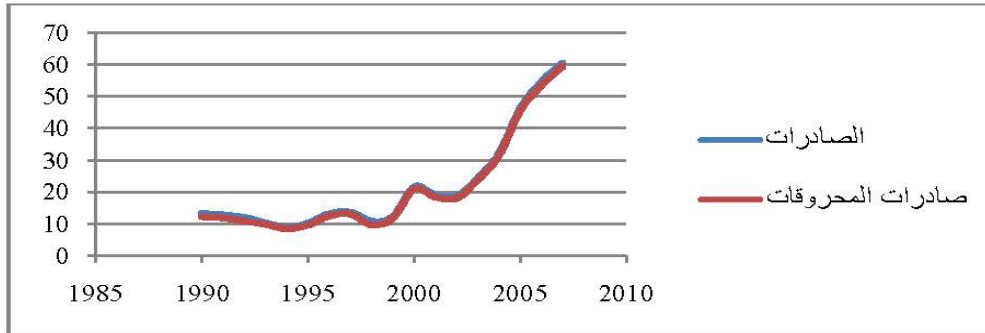
المصدر : " تم بناء الجدول بالاعتماد على البيانات الواردة في :

- ONS, "Statistiques Economiques" : voir le site :www.ons.dz
- Mourad Boukella, "Industries agro-alimentaires en Algérie : politiques, structures et performances depuis l'indépendance", SIHEAM Editions, Algérie, 1996, p14.

ب. جهود هيكل الصادرات: على الرغم من تبني الجزائر الإصلاحات التي توصي بها مؤسسات بروتين وودز والمتمثلة في توجيه هيكل الإنتاج نحو التصدير بدلا من سياسة إحلال الواردات، وتخفيض قيمة العملة المحلية لزيادة تنافسية الصادرات، إلا أن هيكل صادراتها بقي مركزا على صادرات المحروقات، كما أن الزيادة التي شهدتها الصادرات خاصة مع بداية الألفية الثالثة تعود إلى ارتفاع أسعار النفط

وزيادة الكميات المصدرة منه، الأمر الذي يدل على أن تحسن بعض المؤشرات كرصيد الميزان التجاري واحتياطي الصرف يعود إلى ارتفاع أسعار النفط، والشكل الآتي يوضح ذلك :

الشكل (1) : " تطور إجمالي الصادرات وصادرات المحروقات خلال الفترة (1990-2009)"

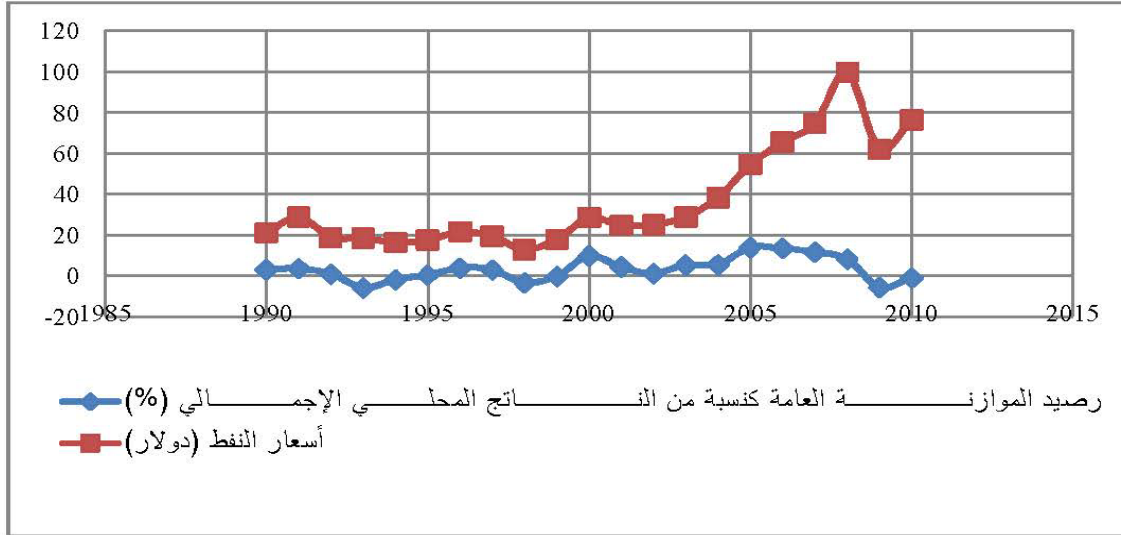


المصدر : " تم إعداد الشكل بالاعتماد على البيانات الواردة في :

- ONS, "Statistiques Economiques " : voir le site :www.ons.dz
- Mourad Boukella, op-cit, 1996,p14.

ج.استمرارية تهديد القاعدة المالية للدولة : مازالت الموازنة العامة للدولة تمول أساسا من الإيرادات النفطية والتي تعززت أكثر في السنوات الأخيرة نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار النفط، لذلك يرجع تحسن مؤشر التوازن الداخلي (رصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى ارتفاع أسعار النفط، وهذا من شأنه تهديد ديمومة الخدمة العامة واستمرارية القاعدة المالية للدولة، وبالتالي التأثير سلبا على مناخ الاستثمار، والجدول الآتي يبين ذلك، ففي السنوات 1993،1994 و1998 سجل رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نسبا سالبة نتيجة انخفاض أسعار النفط، ثم تفاق تحسن أسعار النفط بدء من سنة 2003 بتحقيق فوائض متتالية باستثناء الانخفاض الطبيعي المسجل سنة 2007. والشكل الآتي يوضح ذلك :

الشكل (2): "ارتباط رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار النفط (1990-2009)"



المصدر: "تم إعداد الشكل بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- ONS, "Statistiques Economiques" : voir le site :www.ons.dz
- Mourad Boukella, op-cit, 1996,p14.

2.2 ضعف بيئة أداء الأعمال: لقد رأينا سابقا بأن الجزائر مازالت متخلفة في مجال تحسين بيئة أداء أعمالها مقارنة بالدول المجاورة ، حيث أنها احتلت المرتبة 136 سنة 2011 ، في حين احتلت تونس والمغرب المرتبة 55 والمرتبة 114 على الترتيب. ويرجع هذا التخلف إلى:²⁵

- كثرة الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع والبالغ عددها سنة 2011 حوالي 14 إجراء، وطول الفترة الزمنية اللازمة للقيام بهذه الإجراءات والمقدرة بـ 24 يوما، إضافة إلى ارتفاع تكلفتها كنسبة من الدخل القومي والمقدرة بـ 12,9% ، في حين أن عدد هذه الإجراءات في السعودية هو 4 ، والوقت اللازم للقيام بها هو 5 أيام، وتكلفتها لا تتجاوز 7% من الدخل القومي.
- كثرة الإجراءات اللازمة لاستخراج التراخيص والبالغ عددها سنة 2011 حوالي 22 إجراء، وطول الفترة الزمنية اللازمة للقيام بهذه الإجراءات والمقدرة بـ 240 يوما، إضافة إلى ارتفاع تكلفتها كنسبة من الدخل القومي والمقدرة بـ 44% ، في حين أن عدد هذه الإجراءات في

²⁵ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2010، ص262-264.

السعودية هو 4 ، والوقت اللازم للقيام بها في البحرين هو 43 يوم، وتكلفتها في قطر لا تتجاوز 0,8% من الدخل القومي.

- كثرة الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية الأصل العقاري والوقت اللازم للقيام بها وارتفاع تكلفتها، لذلك اعتبرت الجزائر أسوأ دولة في هذا المؤشر الفرعي باحتلالها المرتبة 165.
- انخفاض مؤشري معلومات الائتمان والحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين حيث بلغا 2 و3 على الترتيب.
- كثرة الإجراءات اللازمة لتنفيذ العقود التجارية والبالغ عددها سنة 2011 حوالي 46 إجراء، وطول الفترة الزمنية اللازمة للقيام بهذه الإجراءات والمقدرة بـ 630 يوما.

3.2 ضعف مستوى البنية التحتية : تلعب البنية التحتية دورا لا يقل أهمية عن المتغيرات السياسية

والقانونية والاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتقييمها في الجزائر نتطرق إلى:
أ. الاتصالات والمعلومات: يتوقف تقدم الدول في العصر الحالي على مدى تواصلها وارتباطها من خلال أنظمة الاتصالات الحديثة وشبكة المعلومات، ولتقييم وضع الاتصالات والمعلومات في الجزائر سنة 2007 نعتمد على المؤشرات الآتية:²⁶

- يقدر عدد خطوط الهاتف الثابت في الجزائر بـ 8,63 لكل 100 شخص، بينما يصل في سوريا ومصر إلى 17,32 و 14,87 على الترتيب، ويقدر المتوسط العربي بـ 9,96 ، في حين يبلغ المتوسط العالمي 19,31.
- يقدر عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر بـ 10,34 لكل 100 شخص، بينما يصل في المغرب وتونس إلى 23,38 و 16,68 على الترتيب، ويقدر المتوسط العربي بـ 11,59 بينما يبلغ المتوسط العالمي 22,04.
- يقدر عدد مستخدمي الهاتف النقال في الجزائر بـ 21.445 مليون شخص، ليقدر عدد مشتركين الهاتف النقال 63,34 لكل 100 شخص، وهو أعلى من المتوسط العربي والعالمي المقدرين بـ 50,84 و 49,30 على الترتيب.

ويظهر جليا من خلال المؤشرات السابقة أن الجزائر تعاني نقصا في عدد خطوط الهاتف الثابت ومستوى انتشار الانترنت، ويرجع ذلك أساسا إلى استمرار احتكار الجزائرية للاتصالات لهذين المجالين، وهي نفس المشكلة التي يعاني منها العالم العربي نتيجة انخفاض متوسط هذين المؤشرين فيه عن

²⁶ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره ، 2007، ص115-118.

المتوسط العالمي، في حين أدى تحرير سوق الهاتف النقال إلى دخول شركة أوراسكوم المصرية والوطنية للاتصالات الكويتية، مما انعكس إيجاباً على مكانة الجزائر في مؤشر معدل النفاذ للهواتف النقالة، كما أدت المنافسة إلى انخفاض التكلفة وتحسن مستوى الخدمات.

ب. النقل والمواصلات: أولت مخططات التنمية في الجزائر أهمية بالغة لتطوير شبكة المواصلات، مما أدى إلى تحقيق إنجازات مهمة تتمثل أساساً في: ²⁷

- تحتل الجزائر المرتبة الثانية عربياً وفقاً لمؤشر عدد المطارات والبالغ عددها 41 مطاراً، 11 منها دولي والباقي محلي، ولعل أهمها مطار الجزائر الدولي الذي يتوفر على طاقة استيعابية قدرها 6 ملايين مسافر سنوياً، وهو مجهز بأحدث التقنيات .
- تتوفر الجزائر على 17 ميناء بحري رئيسي، تتوزع على الشريط الساحلي المقدر طوله بـ 1200 كلم، منها 9 موانئ متعددة، و 4 متخصصة في المحروقات وأهمها ميناء الجزائر العاصمة الذي يستقبل حوالي 30% من واردات الجزائر.
- تمتد شبكة السكك الحديدية على مسافة 4500 كلم وتتوفر على أكثر من 200 محطة.
- تتوفر الجزائر على شبكة طرقات طولها 104000 كلم، وستتدعم أكثر بعد إكمال الطريق السيار سنة 2012 ، الذي يمتد على مسافة تقدر بـ 2000 كلم، تكلفته 11 مليار دولار.
- وعلى الرغم من النتائج السالفة الذكر، نتيجة الجهود التي أولتها السلطات الجزائرية لتطوير البنية التحتية خاصة برنامج دعم النمو الاقتصادي، تبقى الكثير من العراقيل التي نورد أهمها كما يلي :
- تقدر نسبة الطرق الرئيسية من إجمالي الطرق في الجزائر بـ 26% ، بينما تقدر هذه النسبة في سوريا ومصر بـ 73% و 54% على الترتيب، مما يدل على أن أغلب الطرق الجزائرية ثانوية، لا تستجيب لمتطلبات الاستثمار، بل وتكلف الخزينة العامة للدولة مبالغ ضخمة لترميمها المتكرر.
- مازالت شبكة السكك الحديدية تعاني عجزاً في تلبية طلبات المستثمرين والركاب نتيجة لتقادم أليائها، كما ساهمت العمليات الإرهابية في فترة التسعينات في تخریب العديد من نقاطها، مما يستلزم تجديد هياكلها وإصلاح خطوطها، إضافة إلى تحسين خدماتها من خلال رفع احتكار الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في هذا المجال.

²⁷ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره ، 2010، ص 164، 190.

- تكتسي المنافذ البحرية أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر، حيث تتم 95% من العمليات التجارية الخارجية عبر الموانئ، ورغم الأهمية الكبيرة التي أعطيت لهذه الهياكل قصد توسيعها وتحديثها إلا أن الإشكال يبقى مطروحا على مستوى إدارتها نتيجة تفشي الممارسات غير المشروعة فيها من رشوة، بيروقراطية وتعقيدات إدارية أضعفت فعالية هذا العامل المهم في تحسين مناخ الاستثمار، فوفقا لمؤشر بيئة أداء الأعمال لسنة 2011 نجد أن عدد الوثائق اللازمة لتصدير شحنة واحدة هو 8، وهو ما يعني انتظار 17 يوم، وتحمل تكلفة قدرها 1428 دولار، كما يقدر عدد الوثائق اللازمة لاستيراد شحنة واحدة بـ 8، وهو ما يعني انتظار 23 يوم، وتحمل تكلفة قدرها 1428 دولار، ولاشك أن ثقل الإجراءات اللازمة لعمليات التصدير والاستيراد وارتفاع تكاليفها يقف عائقا أمام النفاذ إلى مختلف الأسواق الدولية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4.2 ضعف ترتيب الجزائر في مؤشرات الحكم الرشيد: رغم تجاوز الجزائر مرحلة الانفلات الأمني والعنف التي عاشتها في فترة التسعينات والتي كانت سببا مباشرا لانخفاض التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة إليها، وتبني مشروعي الوثام المدني والمصالحة الوطنية، لم يمنع ذلك من بقاء بعض التردد لدى العديد من المستثمرين الأجانب، لأن الاستقرار السياسي يشمل إلى جانب الخلو من حالات العنف ومختلف التوترات على مدى فعالية الجهود المبذولة لإصلاح الدولة من خلال إعادة النظر في هياكلها ووظائفها المختلفة وعلاقتها بالمواطنين، وسعيها لإقامة دولة القانون التي تضمن العدالة الاجتماعية، احترام حقوق الإنسان، محاربة الفساد والبيروقراطية وغيرها، وهذا ما يعرف بالحكم الرشيد والذي يعد مكونا رئيسيا لفعالية السياسات الاقتصادية والأداء الاجتماعي للدولة، وتوفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يبعث الطمأنينة في نفوس المستثمرين الأجانب. وللتعرف على واقع الحكم الرشيد في الجزائر نعتمد على إيراد ترتيبها في مجموعة من المؤشرات:

الجدول (10): " ترتيب الجزائر عربيا في مؤشرات الحكم الراشد "

المرتبة	سيادة القانون	مستوى البيروقراطية	فعالية الحكومة	مستوى الفساد	المشاركة السياسية والمساءلة
16	14	13	12	9	
النسبة	27,5%	17,7%	36,5%	23,8%	41,9%

المصدر: "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار"، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2004، ص 127-132.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الجزائر حصلت على المرتبة 16 عربيا في مؤشر سيادة القانون بنسبة قدرها 27,5% مما يدل على أنها تعاني ضعفا في فعالية جهاز الشرطة واستقلالية القضاء واحترام القوانين وتطبيقها مقارنة بعمان والإمارات باعتبارهما أحسن دولتين عربيتين في هذا المؤشر، ولاشك في أن ضعف سيادة القانون في الجزائر يقلل من أهمية الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر. كما حصلت على المرتبة 14 عربيا في مؤشر مستوى البيروقراطية بنسبة قدرها 17,7% وهي بذلك بعيدة كل البعد عن الإمارات والبحرين باعتبارهما أحسن دولتين عربيتين في هذا المؤشر، مما يدل على التأثير السلبي للإجراءات المعقدة على مناخ الاستثمار، نتيجة ضعف استجابة الجهاز الإداري لتطلعات المستثمرين بفعل انتشار التعقيدات والعقبات الإدارية على مستوى مختلف المصالح الحكومية. أما على مستوى مؤشر فعالية الحكومة فقد احتلت المرتبة 13 عربيا بنسبة قدرها 36,5% وهي بذلك بعيدة عن أداء كل من الإمارات وعمان باعتبارهما أحسن دولتين في هذا المؤشر، مما يدل على أن الجزائر تعاني ضعفا كبيرا في نوعية الخدمات العامة وأداء القطاع العام، ويشير ترتيبها 12 عربيا في مؤشر مستوى الفساد على استخدام الوظائف العامة لتحقيق المصالح الشخصية، وبالتالي تجاوز القوانين في ظل افتقار النظام القضائي للاستقلالية في حل النزاعات. كما أن ترتيبها التاسع عربيا في مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة بنسبة قدرها 23,8% يدل على ضعف ممارسة الحقوق السياسية والمدنية واحترام حقوق الإنسان وضعف إشراك الكوادر في وضع السياسات الصحيحة، وهي نفس المشكلة التي تعاني منها معظم الدول العربية، حيث تقدر نسبة أحسن دولة عربية وهي الكويت بـ 34%.

إن ترتيب الجزائر في المؤشرات السابقة يفسر سبب تخلفها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بباقي الدول العربية، لأن بطء الإجراءات وتعقيدها، وضعف سيادة القانون وعدم فعالية جهاز القضاء يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار وزيادة المخاطر والتهديدات التي يواجهها المستثمرين الأجانب.

الختام:

رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال تدعيم الاستثمار ، ورغم التحسن الملحوظ في مناخ الاستثمار فيها، إضافة إلى ما يتوفر لدى الجزائر من طاقات وقدرات وفرص استثمارية معتبرة وعوامل جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها لا تعتبر من بين الدول الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر ويرجع ذلك أساسا إلى عدة عوامل طارئة له لعل أهمها : استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، وحساسيته المفرطة لكل التقلبات والصدمات التي يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة إلى ضعف كفاءة البنية التحتية والهيكل القاعدية (رغم الجهود التي تقوم بها الجزائر في السنوات الأخيرة من أجل تطوير بنيتها التحتية)، مما يجعلها غير كافية لتسهيل حركة ونشاط الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

علاوة على ذلك، فإن ضعف ترتيب الجزائر في مؤشرات الحكم الرشيد، أدى إلى عدم اتضاح ظروف العمل، وانتشار حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد، وضعف سيادة القانون، وعبء الجهاز الإداري وضعف استجابته لرغبات المستثمرين، نتيجة انتشار البيروقراطية والتعقيدات والعقبات على مستوى الإدارات الحكومية التي يتعامل معها المستثمرون الأجانب . كل هذه العراقيل مجتمعة ساهمت في طرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها مقارنة بنظائرها من دول الجوار، الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل عن مدى إمكانية قطاع التأمين الجزائري في توفير الحماية اللازمة للمستثمرين الأجانب من هذه المخاطر.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات الاستثمار الدولي " ، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.

2. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005.
3. أميرة حسب الله محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية : دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)"، الدار الجامعية، مصر، 2006/ 2005.
4. نزيه عبد المقصود مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
5. فريد أحمد قبلان، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية : الواقع والتحديات"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
6. بلقاسم زايري، أحمد صديقي، "الأولويات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر: دراسة تطبيقية"، الملتقى الدولي الأول بعنوان "الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا"، جامعة بشار، 02-03/02/2008.
7. بودي عبد القادر وآخرون، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول"، الملتقى الدولي الأول بعنوان "الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا"، جامعة بشار، 02-03/02/2008.
8. عميروش شلغوم، "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2009.
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "معوقات الاستثمار في الدول العربية"، العدد 7، سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية، الكويت، بدون سنة نشر.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2004.
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2005.
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2006.
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2007.
14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2008.
15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2009.
16. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2010.
17. صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2009.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. OCDE, "**Définitions de références détaillées des investissements internationaux**", Paris, 1983.
2. Mourad Boukella, "**Industries agro-alimentaires en Algérie : politiques, structures et performances depuis l'indépendance**", SIHEAM Editions, Algérie, 1996.
3. ONS, "**Statistiques Economiques**", " : voir le site : www.ons.dz

